بهرا الضياء

Bahra No. 437 Sun. 1 Jun 2008

العدد٤٣٧ – الاحد ١ حزيران ٢٠٠٨م – ٦٧٥٨ آ

التعلم من المستقبل سيطوي ملف اجترار الماضي

حميد الموسوي

تتسابق الافكار الخلاقة -وبعد ما حققته من انجازات مذهلة في كافة الحقول وبشكل تصاعدي ومتناسق شمل مجمل الحياة بأدق تفاصيلها، وبطفرات متسارعة بحيث جعلت من العالم المترامي الاطراف قرية صغيرة في عالم الاتصالات للدرجة التي الغت الأزمنة والامكنة فمكنت الانسان من معرفة الحدث حال حصوله مهما بعدت المسافة، وسهلت له الحصول على المعلومة من مصادرها وهو جالس في مكتبه او مختبره او مشغله ودون جهد عضلي او مقابل مادي وذلك من خلال الشبكات العنكبوتية، ونظم المعلومات والاتصالات "المتنوعة والمتعددة"، او التعرف على الاحداث من خلال الفضائيات بكثافتها وسعة انتشارها. كما قدمت للبشرية خدمات وانجازات في حقل الصحة البشرية اسهمت في القضاء على الامراض الفتاكة وتيسير اساليب العلاج واجراء العمليات الجراحية المعقدة وزراعة الاعضاء البشرية واعادة الأمل للأعمى والابكم والأصم والمشلول وذوي الاحتياجات الخاصة، ناهيك عن التطورات المذهلة في الحقول الزراعية والثروة الحيوانية والصناعة والتجارة والنقل والتربية والتعليم والخدمات المتنوعة، وكل ما من شأنه تذليل الصعاب امام مسيرة الانسان الحضارية لتحقيق ارقى مستوى من العيش المرفه الكريم- بعد كل ما تحقق من هذه الانجازات تتسابق الدوائر العلمية للنهوض بالبشرية الى عوالم اشبه بالخيال تحت شعار: التعلم من المستقبل.

وللوهلة الاولى نرى -نحن الذين تعودنا المفاخرة بالاجداد ومنجزاتهم- بعض الغرابة في العنوان حيث تعلمنا نصائح الاتعاظ بتجارب الماضين والتعلم من اخطاء الماضي -مع اننا لم نتعظ ولم نتعلم من اخطائنا او اخطاء غيرنا بل كررناها وزدناها. وتعودنا ان نبتدىء من حيث انتهى الاخرون في تقليد ببغاوي أعمى، وليتنا أحسنا التقليد وليتنا اتقنّا التناص والمحاكاة. وبعيدا عن الابداعات والمخترعات والابتكارات الخلاّقة، وبعيدا عن العلوم الصناعية والزراعية والطبية والالكترونية وعالم الحواسيب والعلوم الفضائية وغيرها، بعيدا عن هذه الامور التي لم نفلح حتى من مجاراتها وتقليدها حيث سبقتنا الشعوب باشواط صار ينظر الينا من خلالها كأمة متخلفة لا تستطيع مواكبة الحضارة بقدر ما تجتر من امجاد اسلافنا!.

بعيدا عن هذه وتلك لم يعد باستطاعتنا الاستفادة حتى من تجاربنا او تجارب محيطنا متمسكين بأخطائنا كطقوس مقدسة تأخذنا العزة بالاثم والخطأ تحت ضغوطات وموروثات عنجهية بالية قائمة على الانانية والتفاخر والعناد الباطل انسحب تأثيرها على كل تصرفاتنا وقرارتنا. وما جرى ويجري على الساحة العراقية قديما وحديثا خير دليل واصدق شاهد. اذ يتكرر المشهد المأساوي الذي ينتهي بنتيجة واحدة هي المزيد من الدمار والخراب والمزيد من الخسائر في الارواح والممتلكات والزمن والعودة الى نقطة الصفر في المربع الاول لتبدأ مرحلة رفع الضحايا والانقاض وحفر الاسس لبناء لن يكتمل فدورة تكرار الخطأ ستطوله في منتصف الطريق مع اختلاف بسيط في شخوص وادوات وديكور المسرح. هذا ما يخص دورة العنف الميداني وادواتها التنفيذية وجهاتها التمويلية ومصادر ووسائل تطويقها وعلاجها واذا كان ثمة ربح للمصادر التمويلية التحريضية فالخاسر الاكبر -بلا أدنى شك- هو الادوات التنفيذية.

دورة تكرار الاخطاء وعدم الاتعاظ والاستفادة من تجارب مشابهة لا تتوقف على تلك الجهات في مجال واحد. بل تتسع وتتفاقم لتشمل جميع مفاصل الدولة وحقوقها كأنها العدوى المستشرية وكأنه الداء العضال، وهذا ليس بمستغرب كون الاسباب قائمة، والتفكير النمطي لادوات التنفيذ وجهاتها الدافعة هو عينه لا يتأثر بزمان او مكان او نوع الفعالية ونتائجها وانعكاساتها وتداعياتها ما دام الهدف واضحا ومشخصا. لكن العتب حيناً، واللوم حينا اخر يوجه للجهات المتصدية لردع واحباط وافشال كل مخطط من شأنه ان يؤدي الى عرقلة مسار العملية السياسية او يؤدي الى الحاق الضرر ببنية الدولة العراقية والحاق الاذى بشعبها ومقدراتها وهدر ثرواتها الوطنية سواء كان سببا او نتيجة. فالجهاز الحكومي بكل عناوينه وادواته وكل حسب اختصاصه -وبالتعاون المطلوب من البرلمان ومن السلطة القضائية- مسؤول مسؤولية مباشرة وملزمٌ بتوجيه الضربات الاستباقية والمباغتة للانشطة الهدامة التي تصر على العبث بالامن القومي لهذا البلد وترويع مواطنيه وهدر دمائهم واشاعة الفوضى والفساد والافساد بصور واشكال مختلفة ادت بالنتيجة الى خراب شامل شل الحياة وعطل عملية البناء والاعمار على مدى السنوات الخمس وما زال مستمرا.

ان التهاون والتساهل مع الجماعات التي تعتاش على الفوضى والفساد، وغياب عنصر المفاجأة والمباغتة عن اجراءات السلطة التنفيذية وركون قواتها المسلحة الى موقع الدفاع: اسباب ادت الى استفحال واستهتار هذه المجاميع وتوغلها واختراقها للمنظومة الحكومية لممارسة ارهاب من نوع آخر يقوم على الفساد المالي والاداري والتخريب المقنع من داخل المؤسسات لتنعكس اثارها السلبية على المواطن فيفقد ثقته بحكومته الوطنية وقادة حركاته السياسية ويخلد للقنوط يائسا من عملية التغيير برمتها.

وهذه اخطر نتيجة تنتهي اليها حال الدولة اذا لم يبادر المعنيون الى تطويق الازمة وتغيير نمط المواجهة اتعاظا بما مضى واستقراءا للمستقبل.

*** تعودنا ان نبدأ من حيث انتهى الاخرون في تقليد ببغاوي أعمى، وليتنا احسنا التقليد، وليتنا إتقنا التناص والمحاكاة، متمسكين بأخطائنا تأخذنا العزة بالخطأ تحت ضغوط موروثات عنجهية بالية قائمة على الانانية والتفاخر والعناد الباطل.**

*** دورة تكرار الاخطاء وعدم الاتعاظ والاستفادة من تجارب مشابهة لم تتوقف على جهة واحدة، ولا تنحصر في مجال معين بل اتسعت وتفاقمت لتشمل جميع مفاصل الدولة وحقوقها ومؤسساتها. وهذا ليس بمستغرب كون الاسباب قائمة وطرق المعالجة نمطية.**

صلاح زينل

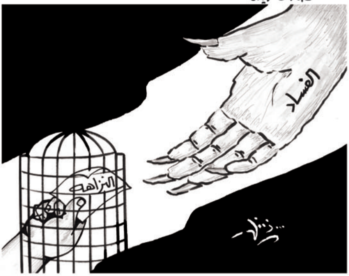

النشأة التاريخية للديمقراطية

خوشابا سولاقا

الجزء الثاني والاخير

على كل المشتغلين في حقل الفكر السياسي والفلسفة والفكر الاقتصادي وعلم الاجتماع ان يفهموا المعنى الحقيقي لمفهوم الديمقراطية بكل اشكالها وتلاوينها المختلفة عبر مراحل التاريخ الانساني قديما وحديثا من حيث نشأة الديمقراطية وتطور مضمونها وممارساتها وآليات عملها عبر مختلف مراحل التاريخ.

ولغرض توضيح هذه الصورة للديمقراطية للقاريء الكريم المهتم بالشأن السياسي احاول ان القي الضوء على معنى الديمقراطية منذ نشأتها في بلاد الاغريق وتطورها تاريخيا والى يومنا هذا...

والديمقراطية في النظام الرأسمالي انما هي مساواة الرأسماليين في الفرصة للسيطرة على الدولة وتوجيهها لمصلحتهم وهي تبعد العمال والفلاحين والمعدمين من التمتع فعلا بالديمقراطية. وحتى حين يتساوى المواطنون جميعا في حق الانتخاب السري فأن هذه المساواة تنتهي في النهاية لمصلحة الطبقة الرأسمالية الحاكمة. ويقول المنطق الليبرالي ان الديمقراطية تقتضي:

اولا: تعدد الاحزاب لان هذا التعدد يعطي الفرصة للاختيار بين عدة برامج سياسية او اجتماعية لمصلحة الطبقة الرأسمالية الحاكمة.

ثانيا: ان الديمقراطية تعني كذلك الحقوق والحريات الاساسية، مثل ضمان حرية التعبير في الصحافة والاجتماع وحرية التنقل، ونشر التعليم والانباء اي كل ما يقوي الرأي العام الذي يستطيع بهذه الحريات ان يسيطر فعلا على الحكومة التي يختارها. وبالتالي فأن غلاة الليبراليين من الناحية النظرية يعتقدون ان النظام "الرئاسي" حتى

وبالتالي التنازل عن سيادة الشعب في مراجعة حكومته.

وقد وجه "الاشتراكيون" عدة انتقادات للديمقراطية البرجوازية، او الديمقراطية الرأسمالية، فقالوا ان تعبير "الشعب" نفسه تعبير مطاط، لانه يعني كل المواطنين ولكنه في النهاية، والتطبيق يضيق على مصلحة الرأسمالية..

وحاول الاشتراكيون تقديم تعريفات للشعب، من اهمها تعريف من قال "ان الشعب يتكون من كل من ليست له مصلحة خاصة تعارض الصالح العام". وبهذا المقياس فأن الاقطاعية او الرأسمالية لا يمكن ان تدخل في تعريف الشعب، لانفصام مصالحها عن المصالح العامة لجماهير الناس. ولاحظ الاشتراكيون ملاحظات هامة على النظام الديمقراطي الراسمالي اشدها فطنة ان الرأسمالية لا تسمح بالديمقراطية حتى بالمعنى البرجوازي الا اذا كانت الرأسمالية في حالة نمو وازدهار، وحينئذ لا تمانع في التنازل عن بعض الحقوق السياسية للشعب، لكن اذا

عندما تعرضت الرأسمالية لازمة عام "١٩٣٠" المعروفة فاضطرت الى انشاء نظم النازية والفاشية دفاعا عن مكاسب الرأسمالية، وسحب للحقوق الديمقراطية التي كانت قد تنازلت عنها في فرصة النمو والازدهار للشعب.

ومن مجموعة الانتقادات التي وجهها المفكرون الاشتراكيون تبلورت المناداة بالديمقراطية الاجتماعية او الديمقراطية الاشتراكية، التي تصنع حقوق المواطنين والمواطنات في الاقتراع العام والسري والمباشر، اي الديمقراطية السياسية الى جانب ضرورة الغاء الاستغلال والتأميم الشامل لوسائل الانتاج وحتى لا تصبح الديمقراطية مجرد ديمقراطية المناسبات. حيث قال هؤلاء ان الغاء الاستقلال يحقق المساواة الحقيقية، التي بدونها تصبح المساواة امام القانون، وفي الحقوق مجرد مساواة شكلية، ثم قالوا ان الديمقراطية الاشتراكية تعني بعد التأميم والغاء الاستقلال وتحقيق التقدم الاجتماعي تعميق للديمقراطية ذاتها، فلا تصبح مجرد ديمقراطية مناسبات كل عدة سنوات.

ولكن ما تمخضت عنه تجارب الاشتراكيين في بلدان المعسكر الاشتراكي هو ظهور ديكتاتوريات مستبده ديكتاتوريات الحزب الواحد وانعدمت في ظلها ابسط اشكال الديمقراطية حيث كانت نتائجها لا تقل سوءاً عن نتائج النازية والفاشية على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي حيث مهدت وساعدت على انهيار النظام الاشتراكي في لمحة بصر في بلدان الاتحاد السوفييتي

الأقليات بين سندان التداخلات الاقليمية والدولية ومطرقة الاغلبية العددية

بقلم: عامر بولص

وفق منظور حقوق الإنسان ظهر مفهوم

ويتعرض افرادها الى الاضطهادات على شتى صنوفها.

الاقلية.. ونأسف لان في بلدنا العراق فقط نجد عدالة الحقوق في "الحصة التموينية"